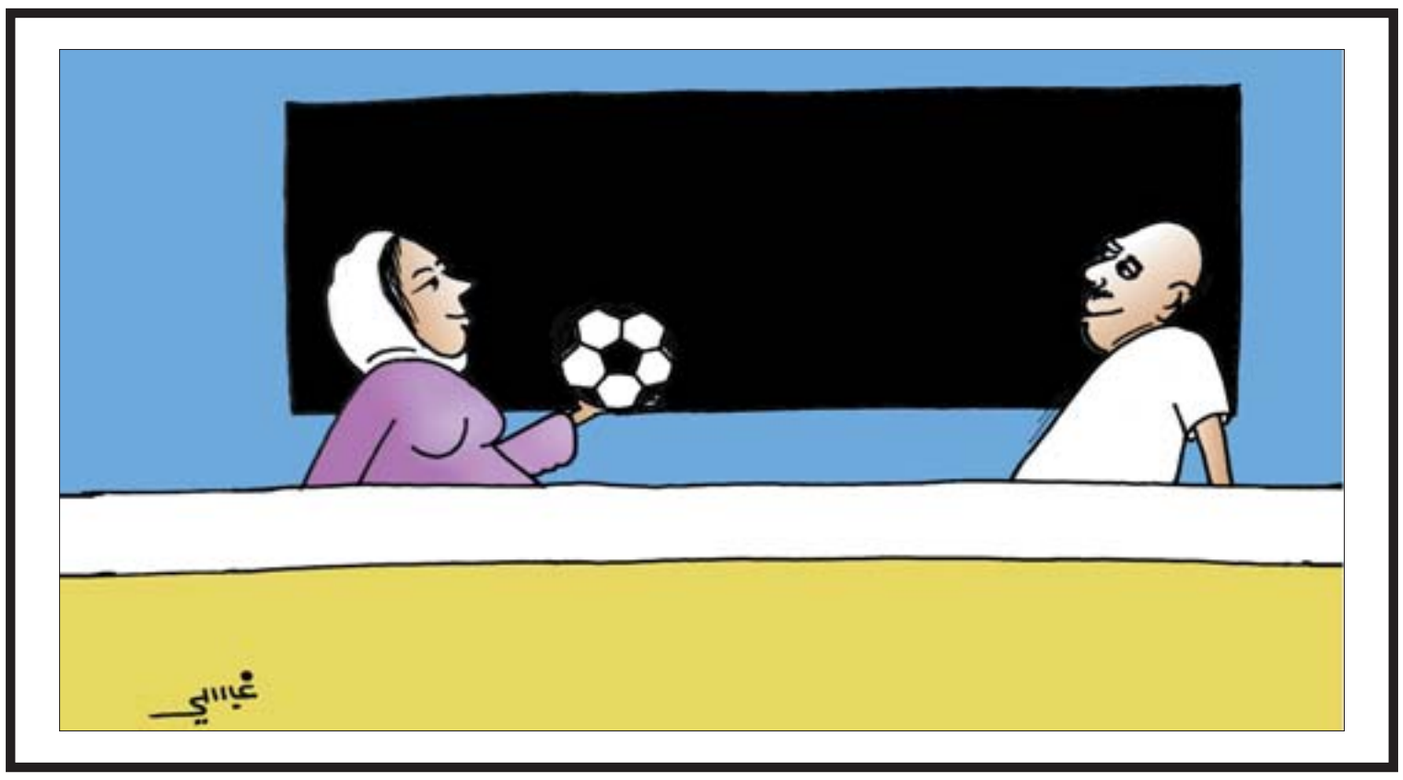

الدعاية والدعاية المضادة

د/غيلان الشرجبي

- سلاحها المعنوي الدعاية والدعاية المضادة، وليس بالضرورة أن تكون الحيثيات الدعائية حقيقية بقدر ما تتطلب امتلاك طرفي النزاع - أو أحدهما - القدرة على تلفيق أو قلب الحقائق وآلة إعلامية على الفبركة حتى يمكن "ترويج الشبهات والأكاذيب المضللة" لمخاطبة الجهات المستهدفة التي تستقبل المعلومة الأصح ولو نسبياً خاصة عندما لا يجيد الطرف الآخر دوره المفترض لإيصال الرد السليم لتصويب الإشاعات الكاذبة وبهذا تبدو الجزئيات التي يضفى عليها صيغ كلية قابلة للتصديق استناداً إلى "قانون الاغلاق" في النظرية المجالية لعلم النفس والتي تؤكد قدرة العقل على استكمال الثغرات للمشاهد المنقوصة لنرى الأشياء مكتملة بما في ذلك التعامل مع الأخبار الانتقائية التي تبثه الصورة الكاملة لإرسال معلومة خبرية لا تعبر في الواقع سوى عن نصف الحقيقة وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن معرفة تعرض زعيم لوعكة صحية توظف لإشاعة إصابتة بمرض عضال - وإذا ما استقال مسؤول أشيع أن الوضع على وشك الانهيار ولأن هذه الحقيقة الجزئية متداولة عن طريق التسريب بينما الجهات الرسمية تلوذ بالصمت أو تنفي فإن تطويعها الانتقائي المكثف يكسبها مصداقية، وبهذه المبالغة الانتقالية تتحول "الجهة إلى قبة" وكمثال لفاعلية الدعاية في الحرب النفسية فقد أجمع المحللون العسكريون على أن 85% من مسببات هزيمة النازحين في الحرب العالمية الثانية تعود إلى إجادة الحلفاء لاستغلال خطة "إدوالف هتلر" بالانتشار في جبهة قتالية واسعة بهدف السيطرة عليها دون مراعاة صعوبة التواصل بين قياداتها لمواجهة الإشاعات ومن ثم اعتماد سياسة إعلامية مضادة للرد على الإشاعات الملفقة.

والأمر لا يختلف في الصراعات السياسية بل ربما العكس - بدليل الصدمة التي لم تكن متوقعة للسواد الأعظم من اليمنيين عموماً، لولا اختراق القيادات الانفصالية للجبهة اليمنية الواحدة وبكافة أساليب الحملات التحريضية في غياب التوعية المضادة لتقوية المناعة الوحدوية، وحسبي أن نستعرض مفردات الشائعات الانفصالية الواهية بالمقارنة بالحقائق الكفيلة برخص ذلك الخطاب الانفصالي المشبوه- فمثلا:

لقد أدى الصراع على السلطة بعد قيام الوحدة المباركة خاصة بين رأسي الهرم للحزبين الحاكمين إلى تداعيات لاخيار لإيقافها سوى الاحتكام لمنطق القوة.. ولأسباب عدة لعل أهمها تفرد الرجلين بقرار التوحيد دون دمج الجيش وهيكلته وحياديته بحيث يدار بنظام مؤسسي تحل فيه القيادة الجماعية محل الهيمنة الفردية والأمر كذلك بالنسبة للتعامل مع التقاليد الشمولية التي لا تؤمن بالأدوار التكاملية دون تشريعات دستورية لتحديد صلاحيات كل منهما والأمر كذلك فيما يتعلق بتشريعات الفصل بين السلطات وضوابط التجريم لاستغلال المال العام والوظيفة العامة للكسب السياسي فـ"العمل المؤسسي شيء والعمل السياسي شيء آخر" لأن مؤسسات الدولة ملكية عامة، بينما الانتماءات السياسية قناعات ذاتية ...الخ..وهكذا.

ورغم ذلك احتفت الجماهير بالمنجز الوحدوي كحق تاريخي عبرت عن مشروعيته بالاحتشاد الشعبي لإسناده، ووقف أبناء المحافظات الجنوبية في طليعة المدافعين عنه وبوعي وطني وحدوي لا يقبل التجزئة المناطقية والمشاريع التشطيرية، ولو أن السيد علي سالم البيض انتصر للخيار الوحدوي سلماً بطلب ضمانات دولية لتنفيذ وثيقة «العهد والاتفاق» أو حتى أعلن الاستعداد لخوض حرب لتصحيح مسار الوحدة للقى دعما جماهيرياً لأي من الخيارين في سياقهما الوحدوي وبذلك تسقط أكاذيب احتلال الشمال للجنوب وافتراءات هيمنته المنتصر على المهزوم أمام حقيقة أن النصر سجل لتلك القوى الوحدوية عموماً وضد القيادة الانفصالية المنهزمة حصراً.

إن أمراء الحرب دون غيرهم لم يستوعبوا أن الوحدة وغيرها من القيم الإنسانية ليست مجرد شعارات مثالية، لذلك أو حتى لهم عقلياتهم المريضة بأن ما حدث ليس أكثر من عملية إحلال وابدال وأن إزاحة الحزب يشرع لهم وراثته - وبهذا توافق الشركاء المتشاركون على نقاسم الغنائم وإشاعة "منطق الفود" بدلا من تقديم نموذج لجدوى البدائل المتوقعة على أنقاض تجاوب مأساوية لصراعات دموية بين أجنحة الحزب المنتهي ولايته.

ولأن المتنفذين أدمنوا "صناعة الأزمات" وليس إدارة الأزمات فذاك شأنهم في إدارة الحكم طيلة العقود المنصرمة وعمموا هذه السياسة المأزومة على الشمال قبل الجنوب.

> شأن الرأي والرأي الآخر لتجسيد المناخات الديمقراطية السليمة، فإن الظروف غير الاعتيادية كـ"الحروب والصراعات السياسية وما في حكمها" تدفع بالفرقاء إلى حلبة التنافس لحسم التناقضات الحادة بإدارة "حرب نفسية" متبادلة لتحقيق انتصار - سياسي أو عسكري - بأقل الخسائر وأيسر السبل

ولأنهم كذلك فقد تعاملوا مع الاحتجاجات المطلبية بنفس الوتيرة ظناً منهم أن تجربتهم قبل الوحدة ستفرض نفسها لإخماد تلك التحركات السلمية لمطالب مشروعة ..وإلى هنا والأمور منطقية وبحدودها الواقعية ..إلا أن ربط الاختلالات السلطوية أفسد مشروعيتها كلمة حق يراد بها باطل ..ونعم من حق المتضررين من الأخوة المتضررين الذين استفزتهم تلك المظالم أن يعتبوا على أخوتهم في المحافظات الشمالية التي يفترض أن تتفاعل معهم فيتحرك الشارع لدعم حقوقهم المسلوبة واحتجاجاتهم المطلبية، إلا أن عقب كهذا ما كان يمكن أن يستجيب للدعايات التحريضية المناطقية .. حينما ندرك طبيعة الحكم الأمامي الذي أشاع مزاعم الوصاية على البلاد والعباد، وأن أئمة هذا الزمان قد عمقوا تلك النظرة الظلامية بأن ليس للمواطن سوى ما في بصيرته، ولا علاقة له بالأملاك والعقارات العامة فهي ملك الدولة وطبعاً هم الدولة - وبعكس المستعمر الانجليزي الذي تجنب إثارة المشاعر الوطنية، وتعمد كسب ود المواطنين بمشاريع سكنية للعاملين في "الميناء والمصافي" وسواها - لتحسين صورة حاكميته كواجهة للدولة بمفهومها العام.. ولم يختلف الوضع بعد رحيل المستعمر، إذ كرس الحزب الاشتراكي أهمية القطاع العام الذي أدت قرارات التأميم للقطاع الخاص إلى تعزيز الملكية العامة لذلك صار المساس به يثير حساسية الجماهير ..وبخلاف التصور العام شمالاً.

بالنظر إلى القاعدة العلمية "أن لكل فعل ردة فعل توازيه في المقدار ويضاده في الاتجاه.

فإن الإقصاء الوظيفي عسكرياً ومدنياً قد ضاعف مشاعر التذمر التي غذتها الدعايات التحريضية التي تعمدت تصوير كافة المظالم وكأنها شطرية رسمياً وشعبياً ولم تكن الدعاية الوطنية بحاجة لأكثر من تصويب هذا التصور بإبراز عمومية المظالم هنا وهناك فقد وضع نفس المتنفذين أيديهم على أراضي وعقارات الدولة وبسطوا حتى على الجبال في كافة المحافظات ثم السهول في الحديدة وتهامة لإقامة إقطاعيات زراعية ولم تسلم الوظيفة العامة من الاستحواذ التسللي وكأنها قطاع خاص تحكمه التوازنات ومعيارية الاختيار فيها محصورة بالولاء المطلق.

وبنفس هواجس التشكيك في العلاء المطلق تعرضت الوحدات العسكرية للاقصاء والتهميش، فأين قوات المظلات والصاعقة أين سلاح المشاة والمدفعية وسواها وبما يثبت نفي ذرائع التشطير، وإنما لاستنساخ تقاليد عسكرية تختزل الولاء الوطني بـ"الطاعة العمياء لمن بيده مفاتيح المنح والمنع للمستحقات أي كان".

لأن تلك الفبركة الدعائية القائمة على الانتقال من الجزئيات إلى الكليات قد أفلح، فقد اطمئن دعاة الفتنة إلى أن ما كان محظوراً صار مباحاً.. فعمدوا إلى "اختراق منظومة القيم الاجتماعية لإحداث تصدعات تراكمية أدت إلى انهيار الكثير من ثوابت الموروث الثقافي ومنها:

الحديث عن "الجنوب العربي" والذي يدل على أن المروجين له وصلوا إلى مرحلة من الثقة باستعداد الشارع لاستقبال وتقبل ما كان مرفوضاً في الحقبة الاستعمارية، وبهذا الشحن الدعائي المسموم تشوش التفكير فلم يعد البعض يدرك مخاطر ذلك المشروع الاستعماري الذي اراد الانتقام لكرامة الامبراطورية التي كانت الشمس لا تغيب عن مستعمراتها قبل أن يمرغ الثوار اليمانيون سمعتها بالأوحال وذلك بتحويل المحافظات الجنوبية إلى كنتونات مشيخية سلاطينية متنافرة في نظام فدرالي ليس أكثر من ديكو لتجزئة المجزأ والالتفاف على طبيعة الأرض وخصوصياتها.

والأهم من ذلك أن المصطلحات الجغرافية تحدد الجهات الأربع للخارطة العالمية.. فاليمن الطبيعي يقع في "الجنوب الغربي لشبه الجزيرة العربية" وبهذا فهم لا إرادياً يؤكدون وحدة الأرض والإنسان في هذا الوطن، علماً أن كل مسافر ينطبق عليها هذا العصف حتى أنني وعلى سبيل السخرية وعدت أبنائي بتوزيع البيت إلى "إمارة شرقية وأخرى غربية.. الخ" أثق يقيناً أن اغراءات دراسة مخزون الثروة قد أوحى للانفصاليين بفكرة النكوص الانفصامي ونسوا أن العد التنازلي وأن من حق كل محافظة تكتشف فيها ثروة طبيعية أن تتعامل بنفس العقلية الانهزامية، في حق كل منطقة تغريها الشروط ذاتها أن تنفصل علما أن معايير كهذه لا تصنع حضارة فالمدينة الحضارية تصنعها العقول وتترجمها العلاقات الإنسانية القائمة على التكامل والانفتاح على الآخر ناهيكم عن الأخوة.

الخلاصة:

دعونا أعزائي أخوة الدين والوطن، التاريخ والجغرافية الحقائق الديموغرافية الواحدة، النضالات الوطنية التي عمدت بالدم واحدية الثورة، أن نغادر جدلية: "أيهما وجد قبل البيضة أم الدجاجة"؟ فوحدة الشعب اليمني قدرية، ومن يتوهم بأنه سيستقر ويزدهر في غياب الإرادة التكاملية فعلية للإطلاع على الصفحات التاريخية بتمعن وموضوعية وسيجد أن لأحداثها مسارين لا ثالث لهما..وهما:

نظام وحدوي بقدر اتساعه يصنع حضارة ويبني دولة مهابة.

إصابة أي من تلك التجارب الوحدوية بالترهل يؤدي إلى تشظيات الأنانية، ومن ثم إشاعة حروب متوالية تنتج تخلفاً وانعدام الأمن والأمان - حتى أن مساحة بحجم محافظة واحدة يتنافس على حكمها ثلاثة ملوك احيانا وأن الصراعات القديمة الحديثة لم تشذ عن تطلعات وحدوية يعتقد كل فريق فيها بأنه الأجدر بإنجاز هذا الهدف النبيل.

فمشكلتنا إذا تكمن بسوء الإدارة، ولا مخرج لنا من عبثية التسلط الذي شرعه "الشركاء المتشاكسون" بمقولة "المساواة في الظلم عدالة" سوى: إقامة دولة مدنية بمعنى التمدن نظامها مؤسسي، وتحديد صلاحيات صناع القرار والفصل بين السلطات.. والاحتكام لضوابط "المواطنة المتساوية" و"المعايير الوظيفية" وإعادة الاعتبار للقوات المسلحة والأمنية وفق تكوين مؤسسي لقيادة جماعية، ولضمان ذلك لا بد أن تصبح النصوص الدستورية إلزامية وتفعيل "استقلالية القضاء" و"المحكمة الدستورية العليا"- "لجنة الأحزاب" لمتابعة الأداء الحزبي استناداً للبرامج التي اكتسبت بموجبها شرعيتها، والنص على افتقاد المسؤول - أي كان - شرعيته إن تجاوز صلاحياته اللائحية.

إنها مجرد خواطر للتأكيد أن الخيار الوحدوي مصدر قوة ومنعة وتنوع يثري الواقع ويضاعف إمكانات التنمية الشاملة وليس العكس والتجارب الحضارية قديماً وحديثاً تثبت ذلك، شريطة أن يكون النظام الحاكم حضارياً حتى تستشعر كافة المكونات الاجتماعية بوجودها الفاعل ويطمئن كل مواطن بفاعلية عضوية الوطنية.

متابعة المعاملات في وزارة المالية

علي محمد الجمالي

Amim6060@yahoo.com

> تعودنا في كتاباتنا أن ننقد الظواهر السلبية والقصور التي تعتري الكثير من الجهات الرسمية، حرصاً منّا ومن غيرنا على المصلحة العامة والمحافظة على المال العام في بلد ينخره الفساد والفوضى، والخروج على القانون.

وما أن تلوح بارقة أمل أو نلمس أي ظاهرة إيجابية فإننا نشعر أن من الواجب التحدث عنها وعن نجاحات القائمين عليها، لكي تكون هذه الفكرة أو الخدمة بارقة أمل وقدوة لجهات أخرى للحذو حذوها، لكي تعم الفائدة ويستفيد الجميع من هذه الفكرة أو تلك.

تلك مقدمة لموضوع هام، شغلني ويشغل كل صاحب معاملة في أي وزارة، ومنها وزارة المالية، فعندما احتجت لإكمال معاملتي في وزارة المالية أمسيت وأصبحت لشغل بالي من هو المعروف معي في وزارة المالية، لمتابعة استخراج معاملتي لكي لا تتأخر وتضيع في الأدراج، وظللت أجري الاتصالات بحثاً عن صديق أو معروف يسهل استخراج معاملتي في وزارة المالية، كما هي لا تزال في وزارات أخرى.

وعندما وصلت إلى وزارة المالية نصحني من استعنت به أن أسلم معاملتي إلى إدارة خدمة الجمهور بوزارة المالية، وكنت وقتها قلقاً أكثر لكي لا تتأخر وتضيع، وبالفعل سلمت معاملتي إلى أحد الموظفين في إدارة خدمة الجمهور على بوابة وزارة المالية، فاستلم معاملتي مكتملة، وكتب اسمي على الكمبيوتر ورقم هاتفي ووضع رقما لمعاملتي ونفس الرقم في الاستلام الذي سلمني إياه فكان هذا الإجراء إلى حد الآن بالنسبة لي اعتياديا، والعبرة بالخواتم كما يقول المثل، وعند أخذي للاستلام لم أفحص محتوياته ظناً مني بأنه مجرد استلام فقط، وظللت أتصل بعدد من الإخوة في وزارة المالية لمتابعة معاملتي وإذا بي أعلم أن موعد استلامي محرر في الاستلام الذي استلمته، وإذا بالاستلام الذي معي محرر فيه بأنه بالإمكان متابعة معاملتي على إرسالي رقم المعاملة وإرسال الرقم برسالة (SMS) إلى وزارة المالية إدارة خدمة الجمهور، وبالفعل أرسلت رقم معاملتي برسالة قصيرة، وإذا بالرد يصلني عن مكان تواجدها وفي أي مكتب وماذا تم بشأنها، فاستراح قلبي وبالي من التفكير والقلق والانتظار، وما أن مر أقل من أسبوع، وهو الموعد المحدد سلفا لاستلام المعاملة جاهزة، حتى بعثت رسالة أخرى وإذا بالرد يصلني بأقل من دقيقتين، معاملتك مكتملة وموجودة في إدارة خدمة الجمهور، وإذا برسالة أخرى تصلني بدون طلب مني بأن علي التوجه لاستلام معاملتي من إدارة خدمة الجمهور، فتنفست الصعداء لهذا الإنجاز وهذه الخدمة التي تقدم لجمهور المتعاملين والمعاملين في وزارة المالية، لا أحد يتابع باب الوزارة، ولا يلتقي مسؤولين ولا وساطة ولا غيرها مما نعتاده، الجميل في الموضوع أن التقنية الحديثة من الاتصالات تم استخدامها في وزارة حكومية بصورة صحيحة لأن من العيب والمعيب الذي يسجل على بعض اليمنيين.. بأنهم لا يستخدمون التقنيات الحديثة إلا في السلبيات وما أكثر السلبيات..

المهم في الموضوع أن هذه الخدمة أو التجربة في وزارة المالية.. أفرحتني أو دفعتني إلى اللقاء بالاستاذ جمال المالكي مدير عام إدارة النفقات الجارية المشهود له بالصرامة والدقة في العمل والانجاز..وسألته عن هذه الخدمة والتجربة الفريدة والهامة..لخدمة الجمهور وإذا به يسرد لي شرحاً مطولاً عن تطور هذه الخدمة التي بدأت قبل أربع سنوات أيام تولى الاستاذ نعمان الصهيبي وزير المالية الأسبق وشجعها الوزير الحالي الاستاذ صخر الوجيه واستمرت هذه الفكرة تتطور لكي لا يشوبها القصور.. حتى أنشئت لها إدارة متابعة مهمتها متابعة كل معاملة وإلى أين وصلت ولماذا لم يتم انجازها وأسبابها.. وعند أي موظف من المختصين لأن معاملات الناس والتي تعتبر بالعشرات والمئات يوميا.. بحاجة إلى دقة ومتابعة وانجاز يومي وعرض علي أسماء المختصين في إدارته..ومن تتوقف عنده المعاملة في إدارته..ليتم معاقبته إن قصر وكيف تتم السلاسة في الإجراءات بحيث لا يحضر أي مواطن لمتابعة معاملته أو وساطة عليها..

أما الأستاذة بلقيس الرحبي مديرة إدارة خدمة الجمهور فقالت إن إدارة خدمة الجمهور تتبع السكرتارية العامة في الوزارة..وأن المعاملات يتم انجازها أولا بأول وتحديد اسم الموظف الذي هي لديه في إدارة الاستقبال..وأن التطور والتسهيل للمواطنين بلغ إلى حد أنه بإمكان أي مواطن إرسال معاملته من المحافظات مكتملة..عبر فاكس إدارة خدمة الجمهور.. ويتم انجازها وإبلاغه بنتائجها.. وقد رأيت منها همة وتفاعلا مع جميع العاملين في إدارتها وإدارة الاستقبال وتسليم المعاملات واحترام العاملين لها..وأن الفكرة في تطور مستمر وأن التشجيع لها وللإدارة متواصل من قبل الوزارة ممثلة من وزير المالية..وهذا يضيف نجاحاً إلى نجاح..ويؤكد بأن المرأة اليمنية إذا ما أتيح لها مجال فإنها تحقق نجاحا ملحوظا وقد تكون أفضل من أخيها الرجل في بعض الحالات..

إننا بعد هذا الشرح الطويل لما تم استخدامه من خدمات في وزارة المالية..وما تم طبعة من دليل خدمات وزارة المالية ومجلتها الفصلية التي تهتم بشؤون المال والأعمال..كل هذه الانجازات الرائعة تدعونا إلى مطالبة دولة رئيس الوزراء الأستاذ محمد سالم باسندوة.. بمناقشة هذا الموضوع في إحدى جلسات مجلس الوزراء..وضرورة التوجيه بتعميم هذه التجربة الناجحة على جميع الوزارات والجهات الحكومية والمؤسسات..وإلزامها بالعمل على تحقيق هذه الخدمة للمواطنين وتخفيف الأعباء عنهم..فالتطور الإلكتروني سهل للمواطنين في الكثير من الدول ممن حولنا..الكثير من الصعاب وسهل للمواطنين انجاز معاملاتهم واحتياجاتهم بكل سهولة ويسر..وها قد حان الوقت لإدخال هذه الخدمات الإيجابية..خاصة وأن جميع الوزارات والمؤسسات لديها الإمكانيات..ولم يبق إلا الإدارة للتطور والتحديث..فهل نشهد ذلك في القريب العاجل؟؟ أتمنى ذلك إن شاء الله.

وجهة مطر

أحمد غراب

القاتل الطليق

تقدر حالات السرطان في اليمن بعشرين ألف حالة سنويا وأشد الحالات مأساوية هي حالات الأطفال المشوهين بالسرطان والذين بلغ عددهم خلال 2007م فقط أكثر من خمسمائة طفل بحسب ما ذكرت مصادر إعلامية.

وبحسب الدكاترة المختصين فإن نسبة (80%) من الحالات لا تسجل ولا تعالج وتنتهي بدون أن يعرف عنها شيئاً فيما يقول الأطباء في مركز الأورام أن معظم الحالات تصلهم تكون في حالة متأخرة ويقول احد الأطباء في العيادة التشخيصية " امرأة في العقد الثالث من عمرها حضرت إلى العيادة وقد التهم السرطان ثدييها كاملين دون أن تخبر أهلها".

وأكثر الأورام الخبية انتشارا بين المرضى اليمنيين أورام الجهاز الهضمي، والرأس، والرقبة، والثدي، والليمفوما وتشهد اليمن على المستوى العالم حالة استثنائية في ارتفاع حالات سرطان الرأس والرقبة وخصوصا صغار السن.

ومع التزايد المخيف لمساحة هذا المرض الخبيث يتدفق المرضى إلى أماكن مزدحمة لا تتسع لأكثر من مائة مريض في مركز صنعاء وفي عدن مئات المرضى يتقاسمون 20 سريراً.

وتبلغ الضائقة المالية ببعض أهالي المرضى أنهم يتركون مريضهم في المركز ويرحلون وكأنهم يودون التخلص منه.

ومع محدودية الإمكانيات وضعف التشخيص ونزوح المرضى الميسرين إلى الخارج واستسلام فقراء المرضى للموت فإن الوضع يبدو ملحا لتوسيع مراكز الأورام وانتشارها في المحافظات والمضي في جهود التوعية بالسرطان والتحذير من خطورة المبيدات وفرض رقابة صارمة على استخدامها فاليمن تستهلك مابين 1000_3500 طن من المبيدات سنويا ويصل تكلفتها مابين 120 _ 128 بليون ريال يمني سنويا.

زد على ذلك أن الشمة التي تتسبب بـ95-90؟ من مرضى سرطانات الفم وخمسين بالمائة من مرضى سرطانات اللسان وفي محافظة ساحلية مثل الحديدة لا يمر أسبوع دون تسجيل حالة إلى حالتين من سرطان اللسان بسبب إقبال السكان البسطاء على تناول مسحوق الشمة.

زد على ذلك كله خطر التدخين فنسبة المدخنين في اليمن من أعلى النسب عالمياً وبحسب دراسة علمية فاليمنيين يدخنون سنوياً ما يساوي طول قطر كوكب الأرض 18مرة. فهم يدخنون 6.4مليارات سيجارة سنوياً، ما يعادل 317,5مليون علبة سجاير، وبواقع 870الف علبة يومياً، والانفاق على التدخين بلغ في فترات متقاربة (نحو 110ملايين دولار).

نستطيع في اليمن أن نستفيد من تجربة مصر في بناء مستشفى خاص للسرطان وهو ما كان يشبه المعجزة للكثير لكنه تحقق بالإرادة والتوعية وحملة الإعلانات الإنسانية المتواصلة فالمكان الذي بني عليه المستشفى كان سلخانة ويمكننا أن نلاحظ مدى التفاف جميع فئات المجتمع المصري حول هذا الهدف فنانين ولاعبين وسياسيين ورجال أعمال وأجهزة إعلامية.

لمواجهة السرطان في اليمن هناك أمران لا ثالث لهما: الأول المضي في جهود التوعية بشكل منظم ومستمر، الثاني بناء مستشفى خاص للسرطان.

وقد كشفت دراسة يمنية حديثة أجراها باحثون من طلاب كلية الطب بجامعة صنعاء أن متوسط ما ينفقه مريض السرطان شهرياً هو 70 ألف ريال، فيما نسبة المرضى الذين يقل دخلهم عن 20 ألف ريال 33؟.

تدخين + شمة + مبيدات + تلوث بيئي + مواد معلبة ذات مواد حافظة مسرطنة + ضعف التشخيص وقلة الإمكانيات = عشرين ألف حالة سرطان سنويا.

ضحايا هذا المرض يتزايدون يوما عن يوم، أي أنه خلال عشر سنوات سيكون هناك أكثر من مائتي ألف حالة.

عشرات الأطفال المصابين بالسرطان يدور بهم آباؤهم وأمهاتهم وهم يفتشون عن ومضة أمل وتتحطم آمالهم على صخرة الواقع المادي وعدم الإحساس بآلامهم.

طفل مصاب بالسرطان وهو ما يزال في عمر الزهور لا يملك ثمن علبة دواء كل ما يستطيع فعله هو إن يبكي ويردد بأسى :

ما أخبث السرطان عذبني أشكو لظى ألمي إلى ربي
يا داء ما أقساك رفقاً بي جرعتني الآلام ما ذنبي ؟!
أذبلت زهر طفولتي ألماً وفجعت أمي وأمتحنت أبي
أنسيتني فرحي بأصحابي وسلبت دنيا الأنس والحب
فمتى متى تنزاح عن جسدي ؟! إني لفي شوقٍ إلى لعبي
وأشد من ألمي دموع أبي لولا الأبوة لاذ بالهرب .
عبثاً على أهلي غدوت فهل أشقيتهم بعد السعادة بي ؟!

لنعمل جميعا في الحملة الوطنية لمكافحة السرطان.

العمل الإنساني في مجال مكافحة السرطان عمل يحتاج منا إلى المبادرة من جميع فئات المجتمع التجار و رجال الأعمال يدعمون جهود العلاج والتوعية والفنانين يسووا حفل واللاعبون يسووا مباريات والرسامين ينظموا معارض لصالح مرضى السرطان والقنوات التلفزيونية كل قناة تتكفل بإعلان مؤثر يذاع بشكل يومي..

وغيرهم يسووا حملات لتوعية الريفيات بأهمية الفحص المبكر فيما يتعلق بسرطان الثدي وو الـ..

مجرد شعورك بأن هناك طفلا يتألم كل لحظة وهو يواجه أعتى الأمراض وأشرسها !

مجرد هروبك من سماعه وهو يئن ويهتف " آه

مجرد اكتفائك بترديد الأمنيات والدعوات كمن يخلي عهدته !

مجرد إحساسك بأن ما يحدث للآخرين وأطفالهم أمر استثنائي أنت وأطفالك بمنأى عنه.

مجرد إدراكك لكل ما سبق يعني انك مجرد من كل شيء إلا محرقة النسيان.

تذكر أن الذي يعيش لنفسه يعيش صغيراً ويموت صغيراً لنعمل جميعا في الحملة الوطنية لمكافحة السرطان اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

الخلطة السحرية في التجربة اليمنية

جمال أحمد الظاهري

aldahry1@hotmail.com

بل واندمجنا معها كشعب يلعب نفس لعبتها الهزلية على خشبة مسرح الواقع اليومي ..فحين تقرر الحكومة الرقص نكون سباقين إلى قرع الطبول ونفخ المزامير ، وحين تقرر ممارسة التخيير بين السيئ والأسوأ يكون الشعب قد سبقها إلى تنفيذ الدور ذاته.

أحداث الواقع اليومي هي من تقول ذلك، فهذا البائع لا يغشك في السلعة ولا يخفي عيبها كل شيء بالمكشوف فأنت إن ذهبت إلى السوق وأردت شراء بعض حبات الطماط يعطيك البائع نصفها سليما والنصف الآخر مسوساً دون أن يترك لك خيار انتقاء السلعة السليمة، كذلك الحال عند الجزار تطلب منه كيلو من اللحم يعطيك نصفه لحماً والنصف الآخر عظماً وشحما فإما أن تأخذه كله..أو تتركه كله..المهم أنت في هذه الحالة إما أن تقبل بالسائد أو أن تعود الى بيتك دون تبضع ..طبعاً السعر محدد ومعلوم ولا يتغير عند البائع سواءً كانت سلعته سليمة أو نص نص لأن النص نص عندنا صار هو القاعدة وغيره أمر عرضي ..حكوماتنا هي أيضا كانت قد عودتنا وأرست هذه القاعدة في تعاملاتها معنا كشعب.

طبعاً مثل هذه الحكومات) الأوليغاركية (حكومات القلة النافذة لها أساليبها ومختصوها الذين يتفننون في هذا المضمار وهي لا تحتاج إلى فرمانات أو منادٍ في الأسواق يردد)يا من سمع الظاهرة(ويجمع الناس حوله ومن ثم يوضح القاعدة المتبعة بالسوق ..

النكبة الأكبر التي أوقعنا أنفسنا فيها أننا جميعاً ودون استثناء ندرك هذا الأمر، وندرك فداحة أضراره، وإن كنا لم نعط رأينا فيه قبولاً أو رفضاً ولكننا اكتفينا بالسكوت وطبعاً كما يقول المثل: السكوت علامة الرضى..

وبحكم العادة فإن هذا الأمر صار مألوفا ولا يحرك ساكنا أو يثير استفهاماً فحين تقول حكومة القلة من النافذين أصحاب المصالح والمشاريع الربحية الناشئة من رحم حكومات أصحاب رؤوس الأموال مثلاً أنها ستوفر الأمن فإن معنى ذلك أنها ستقدم لك بجانب هذه الخدمة أو ضمنها هدية أخرى طبعاً (مضروبة) فاسدة من قبيل مصادرة الحريات، أو توقف الخدمات والمرافق العامة، وهكذا واحدة بواحدة ولا تستغرب إن رافق ذلك زيادة في الأسعار، أو تضييق على الحريات الشخصية أو المجتمعية ..وإن قالت أنها ستضبط الاسعار وتتلف السلع الفاسدة فإنه دون شك سيكون بجانبها هدية مفخخة (سنبل) من قبيل اختفاء بعض السلع أو تجارة سوداء موازية، أو فقدان الأمن، بمعنى آخر تقول لك إما أن ترضى بهذا أو ذاك، وأنت في كلتا الحالتين مطالب وملزم بدفع ما عليك كاملا غير منقوص،وهكذا دواليك.

مثل هذا النوع من الحكومات التي جعلت شعوبها أشبه بمن يدور في ساقية إن توقف نال منه العطش وإن استمر في الدوران سقى حقول وبساتين غيره.. يلهث وراء العدالة والمساواة والعيش الكريم في ظلها، ويلهث بعد زوالها وراء من يطعمه من جوع ويؤمنه من خوف.

كثيرون يستغربون لماذا لم تنح بنا الثورة الربيعية نفس المنحى الذي أخذته في ليبيا أو سوريا مثلا ..أقول لهم الفضل في ذلك لقاعدة)النص نص(أو كما يقولون ثلثين وثلث وبالمصري)شيلني وشيلك(، طبعاً هذه الخلطة معتمدة عند جميع حكومات وشعوب المنطقة العربية، الفارق بيننا وبينهم أننا ألفنا طعم ونكهة هذه الخلطة، ومارسناها على بعضنا البعض كل من موقعه، وبما يقع تحت يده، فيما إخواننا العرب ربما اعتادوها من قبل الحكومات والأنظمة التي تحكمهم ولكنهم لم يعمموها بينهم لهذا ذهبت انتفاضاتهم أو ثوراتهم مذهباً آخر غير مذهبنا الذي قبلنا به.

فمن يا ترى على حق: من رفض المقايضة والنص نص وهذا لي وهذا لك أو ثلثين وثلث، وذهب في ثورته حتى النهاية مفضلاً أن يأخذ ما هو له كاملاً غير منقوص مادام وقد دفع الثمن، أم من سار في خط مواز مع نظام وحكومة نصفية مفضلاً دفع نصف الثمن وقابلاً بسلعة نصفها مغشوش ونصفها الآخر سليم.

> لا يختلف حال اليمن كثيراً عن حال أشقائه العرب ممن مر بهم الربيع الذي تحول إلى مثل شتاء ول سيما في مثل الحالة السورية وإلى خليط شتوي ربيعي في الحالة المصرية، الفارق الوحيد أننا في اليمن كنا قد ألفنا عكس أشقائنا التعايش مع مثل هذه الحكومات (الديماغوجية)..

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 303931 حضرموت > 303930 فاكس : 211537 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388